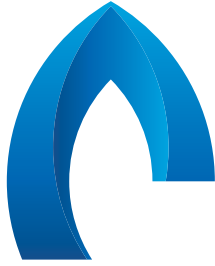


العدد الثاني
كانون ثاني 2020



صندوق الاستثمار الفلسطيني
Palestine Investment Fund

نستثمر ونؤثر



النشرة الفصلية لصندوق الاستثمار الفلسطيني



حول الصندوق

يستثمر صندوق الاستثمار الفلسطيني من أجل التأثير في فلسطين.

ويسعى الصندوق إلى تحقيق أكبر قدر من التأثير الإيجابي من خلال الاستثمار في المشاريع الاستراتيجية في القطاعات النامية والحيوية.

تأسس صندوق الاستثمار في 2003، وهو شركة مساهمة عامة مسجلة لدى وزارة الاقتصاد الوطني. وهو المستثمر الرئيسي في قطاع الطاقة المتجددة، وقطاعات الزراعة، والبنية التحتية، والعقارات، والتكنولوجيا، وريادة الأعمال في فلسطين. مع ما يقرب من 1 مليار دولار من الأصول قيد الإدارة حالياً، يشغل صندوق الاستثمار الفلسطيني موقعاً استثنائياً لإنشاء مشاريع التنمية في مجموعة متنوعة من القطاعات الهامة والمشاركة في الاستثمار فيها.

ويشرف على عمل الصندوق مجلس إدارة مكون من أحد عشر عضواً من ذوي الخبرة في المجالات المختلفة؛ وهم الدكتور محمد مصطفى، رئيس مجلس الإدارة، الدكتور محمد نصر، السيد ماهر المصري، السيد عزام الشوا، السيدة لنا أبو حجلة، السيد محمد أبو رمضان، السيد طارق العقاد، السيد مازن سنقرط، السيد نبيل الصراف، السيد سامر خوري، السيد تامر بزاري.

فيما تتكون الهيئة العامة من 30 شخصية بمن فيهم أعضاء مجلس الإدارة من مختلف القطاعات والاختصاصات بما في ذلك مجموعة من المؤسسات العامة والخاصة والمجتمع المدني، ويتألف من كل من رئيس المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص، ممثل عن رئيس ديوان الرئاسة، ممثل عن مجلس إدارة منتدى سيدات الأعمال، الدكتور علي أبو زهري، الدكتور نبيل قسيس، السيدة هند خوري، الدكتور عاطف علونة، الدكتورة صفاء ناصر الدين، الدكتور زياد البندك، السيد هشام العمري، السيد عبد القادر الحسيني، الدكتور محمود أبو الرب، الدكتور عماد أبو كشك، السيد محمد نافذ الحرباوي، السيد عاهد بسيسو، السيد نصار نصار، السيد جودت الخصري، السيد هاشم الشوا، السيد سامي ارشيد، الدكتور سهيل سلطان.



صندوق الاستثمار الفلسطيني
Palestine Investment Fund

نستثمر ونؤثر

مرة أخرى نتشرف بالتواصل مع جمهورنا الفلسطيني في شتى أماكن وجوده، لنحاول من خلال هذه النشرة أن نسلط الضوء على أبرز المشاريع والنشاطات التي ينفذها الصندوق، والتي تلامس بشكل مباشر حياتنا اليومية وتهدف تحقيق الأثر الإيجابي في اقتصادنا الوطني.

يتناول هذا العدد آخر التطورات والتحديات والتقدم الحاصل في عدد من المشاريع التي يعمل الصندوق على تنفيذها؛ وأبرز هذه التطورات تتمحور حول مشاريع الطاقة الشمسية، والتي يفخر الصندوق بتعاونه مع وزارة التربية والتعليم وشركات توزيع الكهرباء في تنفيذ برنامج تركيب أنظمة الطاقة الشمسية على أسطح المدارس الحكومية، والتي سيستفيد منها 500 مدرسة في الوطن، بحيث سيتم تقليل فاتورة الكهرباء السنوية للمدارس المشاركة في البرنامج بمعدل 1.2 مليون دولار.

كما نفخر بإطلاق مشروع "التمويل بهدف خلق فرص عمل" أول سندات أثر إنمائي مختصة بتطوير المهارات والتوظيف للشباب الفلسطيني بتصميم من Social Finance UK وتنفيذ شركة البدائل التطويرية (DAI) لصالح وزارة المالية وتمويل من البنك الدولي وبالشراكة مع كل من صندوق الاستثمار الفلسطيني والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وبنك التنمية الهولندي و-Invest Pal-estine من خلال صندوق الاستثمار التشيلي - الفلسطيني "بذور الزيتون".

وتهدف سندات الأثر الإنمائي الخاصة بتنمية المهارات الى جسر الهوة بين مؤهلات الباحثين عن العمل ومتطلبات السوق، حيث ستستهدف سندات الأثر الإنمائي مجموعة تقديرية تضم نحو 1500 مستفيداً تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا (بما في ذلك ما لا يقل عن 30 في المئة من النساء).

وارتأينا في هذا العدد أن نستعرض وإياكم قصة نجاح مشروع ضاحية الريحان، والذي يشكل علامة بارزة في القطاع العقاري الفلسطيني، وقصة يفخر الصندوق بروايتها لما فيها من مساهمة على مستوى استقطاب الاستثمارات وتوفير فرص العمل وإشراك الشركات الفلسطينية في التنفيذ.

سعيدون بالتواصل معكم، ونعدكم بإبقاء هذه النشرة بمثابة قناة تواصل بين الصندوق وجمهورنا الفلسطيني، ليبقى على اطلاع دائم بأنشطة ومشاريع الصندوق، والتي تهدف إلى المساهمة في تحسين المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لما فيه مصلحة الوطن والمواطن.



تقع بالقرب من جدار الفصل العنصري تدشين نظام توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بمدرسة في بيت حنينا في محافظة القدس

دشن الصندوق نظام لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، فوق سطح مدرسة ذكور بيت حنينا، ضمن برنامج مدته ثلاث سنوات ينفذه بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم وشركات توزيع الكهرباء، ويستهدف 500 مدرسة حكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يهدف هذا البرنامج إلى توليد 35 ميغاواط من الكهرباء من الطاقة الشمسية. وتدشين هذه المدرسة، فقد أنهى الصندوق تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج، وشملت هذه المرحلة 30 مدرسة تم تجهيزها لتوليد الكهرباء من الشمس، بطاقة إنتاجية تبلغ 2.5 ميغاواط.

وقال رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني الدكتور محمد مصطفى ان اختيار مدرسة ذكور بيت حنينا ضمن المرحلة الأولى من البرنامج لم يكن عشوائياً، وانما أردنا إيصال رسالة واضحة بدعم القدس وضواحيها، سواء في مجال الطاقة أو غيره، وأضاف أن الشراكة بين أطراف البرنامج: صندوق الاستثمار ووزارة التربية والتعليم وسلطة الطاقة وشركات التوزيع، دليل وعي وطني عالي المستوى نحن في أمس الحاجة له، وهو المخرج الوحيد لنا أمام التحديات التي نواجهها.



وتابع: نعمل في صندوق الاستثمار الفلسطيني بالتعاون مع شركائنا على تحسين وتنويع مصادر الطاقة في فلسطين، وذلك على اعتبار أنه حالياً يتم استيراد حوالي 98% من احتياجاتنا من الكهرباء، ومن هذا المنطلق، يتم تنفيذ برنامج "نور فلسطين" للطاقة الشمسية لتوليد حوالي 200 ميغاواط من الكهرباء، من خلال محطات طاقة شمسية في أريحا وجنين، بالإضافة إلى تركيب أنظمة طاقة شمسية على أسطح 500 مدرسة حكومية في مختلف المحافظات".

وقال مدير عام شركة "مصادر"، ذراع صندوق الاستثمار في قطاع الطاقة، عازم بشارة، إن المرحلة الأولى من البرنامج "كانت مرحلة تجريبية، ساهمت إلى حد كبير في بناء كوادر كفؤة وشركات مؤهلة لتنفيذ هذه المشاريع، ونتوقع ان يتسارع البرنامج ليشمل 120 مدرسة أخرى في العام الثاني للبرنامج".

ومن بين المدارس الثلاثين التي شملتها المرحلة الأولى، قال بشارة إن 20 منها ضمن مناطق امتياز شركة كهرباء محافظة القدس، والعشر الباقية في منطقة جنوب الضفة، وتم ربط 8 محطات منها بشبكات التوزيع، على ان يتم ربط المحطات الـ 22 الباقية تباعاً خلال الفترة المقبلة".

وستوفر هذه المحطات أكثر من مليون شيقل مجموع استهلاك هذه المدارس من الكهرباء، فيما سيرصد فائض الكهرباء لتغطية مصاريف هذه المدارس، وقال بشارة ان البرنامج "ساهم إلى حد كبير في تأهيل كوادر على مستوى عال من الكفاءة في مجال الطاقة المتجددة، حيث تم تأهيل 11 شركة كمرحلة أولى، تبعها تأهيل 5 شركات أخرى، ونسعى إلى تأهيل المزيد من الشركات.

من جهته، شدد رئيس مجلس الإدارة، مدير عام شركة كهرباء القدس، هشام العمري على أهمية مشاريع الطاقة المتجددة لجهة تقليل الاعتماد على إسرائيل، مضيفاً أن "كل كيلو واط نتجه يعني اننا نستغني عن الاستيراد من اسرائيل بنفس القدر، أوضح ان الطاقة الانتاجية للمحطات التي تم إنجازها فوق اسطح المدارس حتى الآن تكفي لسد احتياجات 40-50 ألف مشترك، "وهو عدد يعادل محافظة اريحا بأكملها.

وتبلغ الكلفة المقدرة لتغطية الـ 500 مدرسة التي يشملها البرنامج حوالي 35 مليون دولار، بقدرة إنتاجية كلية تصل إلى 35 ميغاواط.

وقال رئيس سلطة الطاقة المهندس ظافر ملحم إن البرنامج يأتي في صلب استراتيجية سلطة الطاقة لتنويع مصادر الكهرباء، "فهكذا مشاريع تساعد في خفض الكلفة كونها انتاجاً محلياً، وفيها يكون جميع الشركاء رابحون . نحن في تعاون تام مع الشركاء لتذليل كل العقبات وصولاً إلى تحقيق هدف واحد هو تقليل الاعتماد على إسرائيل.

وأضاف: إلى جانب مشاريع انتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، لدينا خطط لزيادة الربط مع كل من الأردن ومصر.

من جهته، قال وزير التربية والتعليم الدكتور مروان عورتاني ان برنامج تغطية اسطح المدارس بخلايا شمسية "ليس فقط لانتاج حاجة هذه المدارس من الكهرباء، وانما أيضاً تحقيق دخل إضافي لهذه المدارس، ونشر ثقافة الطاقة النظيفة في المجتمع، وتوعية الطلبة بمواضيع البيئة والطاقة المتجددة.



شركة مصادر التابعة لصندوق الاستثمار الفلسطيني توقع اتفاقية مع كل من المستشفى الاستشاري العربي وبيريزيت للأدوية والبنك الوطني لسد احتياجاتهم من الكهرباء من خلال محطة "نور أريحا" للطاقة الشمسية

وقعت شركة مصادر التابعة لصندوق الاستثمار الفلسطيني ممثلة برئيس مجلس الإدارة الدكتور محمد مصطفى، اتفاقية مع كل من شركة بييرزيت للأدوية ممثلة برئيس مجلس ادارتها طلال ناصر الدين، والمستشفى الاستشاري العربي ممثلا برئيس مجلس ادارته الدكتور سالم أبو خيزران، والبنك الوطني ممثلا بالمدير العام أحمد الحاج حسن، وذلك بهدف الاستثمار بوسائل الطاقة المتجددة من خلال شراء محطة "نور أريحا" للطاقة الشمسية، واستخدامها من اجل سد حاجتها من الكهرباء.

وبموجب الاتفاقية، فإن البنك الوطني وشركة بييرزيت سيتملكان مجتمعين حصصاً في المحطة بقدرة إنتاجية تبلغ 3.38 ميغاواط، في حين سيتملك المستشفى الاستشاري العربي حصصاً بقدرة إنتاجية تبلغ 3.9 ميغاواط، وذلك على نظام صافي القياس وبالتعاون مع شركة كهرباء محافظة القدس.

وقال الدكتور مصطفى: "فخور بإنجاز وتطوير محطة نور أريحا للطاقة الشمسية، والتي ستساهم في تنويع مصادر الطاقة لشعبنا الفلسطيني وتوفير في كلفة الكهرباء على اعتبار أننا نستورد ما يزيد عن 90% من احتياجاتنا من الكهرباء، حيث أطلقنا برنامج نور فلسطين لتخفيف هذا العبء عن اقتصادنا، وتغطية ما يعادل من 15% من احتياجات الوطن من الكهرباء المنتجة من الطاقة المتجددة على مدار 8 سنوات".

وأضاف الدكتور مصطفى: "تشكل محطة نور أريحا تجسيداً لاستراتيجية الصندوق الهادفة إلى أخذ زمام المبادرة عبر تحمّل المخاطر والمصاريف المتعلقة بالتطوير وتنفيذ المشاريع، حيث بادر بإنشاء وتطوير المحطة بما يشمل الترتيبات المتعلقة بالنقل والتوزيع من خلال شبكة الكهرباء بالتعاون مع شركة كهرباء محافظة القدس، وعمل على تشغيل المحطة لتبدأ بإنتاج الطاقة الكهربائية، لنصل الآن إلى هذه المرحلة ونقل ملكية المحطة لكبار المستهلكين من القطاع الصحي والصناعي والمصرفي ممثلين بالمستشفى الاستشاري العربي وبييرزيت للأدوية والبنك الوطني".

في حين، أكد الدكتور أبو خيزران: "إن بناء وتطوير محطة طاقة شمسية فلسطينية بهذا الحجم لهو إنجاز لكل الفلسطينيين، وسيساهم بلا شك في دفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام، وسيؤثر إيجابياً على كافة القطاعات بما فيها القطاع الصحي، ووجودنا اليوم ضمن هذه الاتفاقية لهو ترجمة عملية لاستراتيجية المستشفى الاستشاري العربي الهادفة إلى تنويع مصادر الطاقة، وعدم الاعتماد على مصدر واحد للكهرباء لما فيه من مخاطر على أنشطة المستشفى".

وبدوره، أشار ناصر الدين الى أهمية الاستثمار بوسائل الطاقة المتجددة خاصة لشركة مثل بييرزيت للأدوية التي يركز صلب عملها على استخدام الكهرباء، مشيراً ان الشركة تسعى دائماً ان تكون صديقة للبيئة في كافة أعمالها والاعتماد على مصادر الطاقة البديلة هي إحدى الخطوات التي تدفع بهذا الاتجاه. وأكد ناصر الدين انه بالإضافة الى ان تعمل شركة بحجم بييرزيت للأدوية في بيئة نظيفة، فإنه أيضاً ومن جهة أخرى ستغطي حصتنا من المحطة كافة احتياجات الشركة ومصانعها الأمر الذي سيعمل على تخفيض تكلفة الإنتاج وسيقلل مصروفات الكهرباء بنسبة 100% مما سيزيد ربحية الشركة. وشدد ناصر الدين، على أهمية توجيه قطاع الشركات الى استخدام وسائل الطاقة المتجددة والاستثمار بمثل هذه المشاريع، خاصة في دولة محتلة مثل فلسطين لا تتحكم بمصادر طاقتها ومواردها.

ومن جهته، أعرب الحاج حسن عن اعتزازه كون البنك الوطني هو السباق بين البنوك في فلسطين للاستثمار بالطاقة البديلة عن طريق شراء حصة ضمن محطة توليد طاقة مع مجموعة من الشركات الفلسطينية لسد احتياجاته. موضحاً أنه من خلال هذه المحطة سيتم سد احتياجات فروع البنك في منطقة الوسط والقدس والإدارة العامة مما سيعمل على تخفيض تكلفة الكهرباء بنسبة 85% على مدار الأعوام القادمة، إضافة أن هذا التوجه يأتي ضمن سعي البنك الوطني إلى حماية البيئة بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة والتي تعد من أساسيات عمله سواء من خلال برنامج المسؤولية الاجتماعية الذي يتبناه أو من خلال الاتفاقيات العالمية التي وقعها البنك وتبناها بالخصوص، مثل الميثاق العالمي للأمم المتحدة واتفاقية أوبك الاجتماعية والبيئية والتي يعمل البنك من خلالها على مراقبة مشاريعه التي يمولها لتتماشى مع معايير عالمية لحماية البيئة وتحفيز استخدام وسائل الطاقة البديلة. وأشار الحاج حسن أن البنك الوطني يتطلع إلى تعميم هذه التجربة على كافة فروعها في الشمال والجنوب أيضاً في المستقبل القريب القادم.



وقال السيد عازم بشارة، المدير التنفيذي لشركة مصادر: "تعتبر محطة نور أريحا أكبر محطة في فلسطين لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، وبقدرة إنتاجية تبلغ 7.5 ميغاواط وبمعدل إنتاج سنوي يصل 12 مليون (كيلو واط ساعة)، أي ما يعادل استهلاك حوالي 3600 منزل حسب معدل الاستهلاك السنوي من الكهرباء للمنازل في فلسطين. وتترجع المحطة على مساحة 100 دونم وستساهم هذه المحطة بتقليل مشتريات الكهرباء من الخارج سنوياً بقيمة 4.5 مليون شيكل، وحوالي 112 مليون شيكل خلال فترة عمل المحطة المتوقعة وهي 25 سنة". وأضاف "تأتي اتفاقية البيع اليوم استكمالاً لاستراتيجية الصندوق ضمن برنامج "نور فلسطين" والهادفة إلى تحويل كبار المستهلكين للكهرباء في قطاعات اقتصادية مهمة إلى منتجين".

والجدير ذكره، أن صندوق الاستثمار الفلسطيني كان ومن خلال شركة مصادر، قد عمل على تنفيذ وتطوير هذه المحطة التي تندرج ضمن برنامج نور فلسطين للطاقة الشمسية الذي ينفذه الصندوق والهادف إلى إنتاج 200 ميغاواط من الكهرباء من الطاقة الشمسية، وذلك من خلال محطات للطاقة الشمسية، وتركيب أنظمة طاقة شمسية على أسطح المباني العامة والمدارس الحكومية.



إطلاق أول سندقات أثر إنمائي في فلسطين بهدف تطوير المهارات وتوظيف الشباب الفلسطيني

تحت رعاية فخامة الرئيس محمود عباس، أطلق مشروع "التمويل بهدف خلق فرص عمل" أول سندقات أثر إنمائي مختصة بتطوير المهارات والتوظيف للشباب الفلسطيني بتصميم من Social Finance UK وتنفيذ شركة البدائل التطويرية (DAI) لصالح وزارة المالية وبتنسيق من البنك الدولي وبالشراكة مع كل من صندوق الاستثمار الفلسطيني والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وبنك التنمية الهولندي و Invest Palestine من خلال صندوق الاستثمار التشيلي - الفلسطيني "بذور الزيتون".

تهدف سندقات الأثر الإنمائي الخاصة بتنمية المهارات الى جسر الهوة بين مؤهلات الباحثين عن العمل ومتطلبات السوق، حيث ستستهدف سندقات الأثر الإنمائي مجموعة تقديرية تضم نحو 1500 مستفيداً تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا (بما في ذلك ما لا يقل عن 30 في المئة من النساء). وقد بادر مجموعة من المستثمرين (صندوق الاستثمار الفلسطيني، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وبنك التنمية الهولندي و Invest Palestin إلى توفير رأس مال خاص بقيمة 1,800,000 دولار أمريكي وفي المقابل تم تخصيص مبلغ 5,000,000 دولار أمريكي من صندوق الضفة الغربية وقطاع غزة الائتماني التابع للبنك الدولي من أجل تمويل النتائج المتوقعة من خلال هذا السند.

وأكد د. محمد مصطفى على أن أهمية هذا المشروع تكمن في كونه نموذج عالمي يتم تطبيقه في فلسطين للمرة الأولى كحلقة وصل بين التعليم الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل التي يتم تحديثها من قبل المشغلين، وأضاف "أننا فخورون بشكل خاص بهذا الإنجاز الذي نقود فيه مع الشركاء استثماراً يهدف بشكل مباشر إلى خلق فرص عمل للشباب الخريجين.

واستهل اللقاء مازن أسعد، مدير مشروع "التمويل بهدف خلق فرص عمل" بالترحيب بالحضور والتعريف بالمشروع، حيث أشار الى أنه مشروع متميز من خلال تصميمه منهجيات وأدوات مالية مبتكرة تضم (1) "الصندوق الاستثماري للتمويل المشترك" (2) "المنح المناظرة" الى جانب (3) "سندقات الأثر الإنمائي" وهي موضوع اللقاء، والتي من المتوقع أن تساهم في معالجة جسر الهوة ما بين المخرجات الأكاديمية والمهارات المطلوبة لسوق العمل الفلسطيني والمساهمة في توظيف قطاع الشباب عن طريق حشد وتجنيد استثمارات مجدية ذات عوائد اقتصادية واجتماعية.

وفي هذا الإطار ونيابة عن معالي وزير المالية د. شكري بشارة، نوه أحمد الصباح، المحاسب العام، إلى أن الحكومة الفلسطينية تعمل وبالشراكة مع القطاع الخاص الفلسطيني وبدعم من البنك الدولي على تطوير طرق ووسائل مالية جديدة تعمل على توجيه السياسات نحو تحفيز الاستثمار الاجتماعي ذو الأثر وتوفير الوظائف عبر القطاعات المختلفة والتي من شأنها إحداث نقلة نوعية في عملية التنمية المستدامة. وتعزيزاً لذلك تم العمل على انشاء مجلس استشاري يضم ممثلين عن القطاع العام والخاص والأهلي دعماً للمشروع ومكوناته.

ومن جهته أكد كاثان شانكار، أن هذه الأداة المبتكرة، والتي يطبقها البنك للمرة الأولى في فلسطين، تعزز الاستثمار في الشباب وتوفر الأمل للمستقبل، قائلاً: "تعزز هذه الآلية التعاون بين الحكومة والمستثمرين نحو تحقيق هدف تنموي مشترك لدعم الشباب وخلق فرص عمل لهم من خلال استثمار القطاع الخاص في برامج تدريب وتوظيف الخريجين على أن يتم تمويلهم لاحقاً في حال تحقيق النتائج المتفق عليها مسبقاً.

ومن طرفه أشار ديفيد هتشيوسون، الرئيس التنفيذي لمؤسسة Social Finance UK: الى أن "هذه الأداة المالية المبتكرة ستحدث فرقاً كبيراً لأنها تسعى الى تمكين الشباب وتطوير مهاراتهم من خلال جسر الفجوة بين إمكانيات ومهارات الشباب وإيجاد فرص عمل لهم في قطاعات اقتصادية فلسطينية مختلفة." وأضاف: "نحن نتطلع إلى نتائج هذه الأداة لأننا أيضاً نتعلم منها بحيث يمكننا نقلها ومشاركتها إلى مناطق أخرى من العالم لان الحاجة ماسة الى تحسين ظروف العمل والتدريب والتوظيف لدى قطاع الشباب".



صندوق الاستثمار الفلسطيني والاتحاد الأوروبي يعلنان عن المشاريع المستفيدة من برنامج القدس التمويلي خلال مرحلته الثانية

أعلن صندوق الاستثمار الفلسطيني والاتحاد الأوروبي عن استفادة 23 مشروعاً مقدسياً خلال المرحلة الثانية من برنامج القدس التمويلي الذي تنفذه مؤسسة فلسطين للتنمية التابعة للصندوق، ويتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي وصندوق الاستثمار، حيث يبلغ الحجم الإجمالي للبرنامج 2.3 مليون يورو ويمتد خلال الفترة 2018-2021، ويهدف إلى تقديم منح تمويلية للمشاريع المقدسية سواء كانت جديدة أو قائمة وتعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، من أجل توسيع نشاطاتها وتنمية أعمالها التجارية وتوفير مزيد من فرص العمل.

وأقيم في مدينة القدس احتفال بحضور عدد من أصحاب المشاريع المستفيدة، إلى جانب مجموعة من أصحاب المشاريع الذين باستطاعتهم التقدم للاستفادة من هذا البرنامج، بالإضافة إلى عدد من ممثلي القطاع الخاص في القدس، وبعض المؤسسات الدولية، وممثلي كل من صندوق الاستثمار والاتحاد الأوروبي ومؤسسة فلسطين للتنمية.

وتم خلال اللقاء تقديم عرض تعريفى حول البرنامج وأهدافه وكيفية التقديم للاستفادة منه، بالإضافة إلى القطاعات الاقتصادية التي يستهدفها والمعايير التي ينتهجها لقبول الطلبات، كما تم عرض قصص نجاح من المشاريع التي استفادت من البرنامج، والتركيز على الفائدة التي قدمها البرنامج لتلك المشاريع من حيث زيادة إنتاجيتها، وتوسيع أنشطتها وزيادة فرص العمل.



ومن جانبها، عبرت مسؤولة مشاريع القدس في الاتحاد الأوروبي السيدة ماريا فيريلو عن "سعادتها بالمشاريع الجديدة التي تم اختيارها آملة أن يساهم ذلك في دعم الوجود الفلسطيني في القدس الشرقية والمحافظة على الهوية الفلسطينية للمدينة. وأكدت على استمرار الاتحاد الأوروبي ومن خلال برنامج القدس الشرقية وذلك عبر تنفيذ مشاريع في قطاعات مختلفة والعمل المشترك مع مكونات المجتمع الفلسطيني المحلي في المدينة".

ومن جهته، قال السيد جمال حداد، مدير عام مؤسسة فلسطين للتنمية التابعة للصندوق: "لطالما كان الصندوق حريصاً على تعزيز اقتصاد مدينة القدس والقطاع الخاص فيها، وبشكل هذا البرنامج جزءاً من برنامج أشمل ينفذه الصندوق ويهدف إلى تعزيز صمود المقدسيين وتمكين أهلها، وتنشيط مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية فيها وتوفير مزيد من فرص العمل".

ووضح حداد أن حجم المنح المقدمة لغاية الآن خلال المرحلة الثانية بلغ حوالي 700 ألف يورو موزعة على 23 مشروعاً، وقد تنوعت القطاعات الاقتصادية لتلك المشاريع فمنها مشاريع عاملة في قطاع التجارة، ومشاريع في قطاع الصناعة كمصنع للزجاج الذي استفاد من المنحة لشراء أجهزة حديثة للحفر على الزجاج ومصنع آخر للأغذية، وقطاع الأعمال الحرفية كمنجرة للعرائش وورشة لدهان المركبات، إلى جانب القطاع الصحي كمركز للعلاج الطبيعي ومركز للعناية بالبشرة، كما أن هناك مشاريع تعمل في قطاع التعليم مثل كلية للتعليم المهني، بالإضافة إلى مشاريع سياحية كفنادق ومطاعم في مناطق حيوية من القدس كالبلدة القديمة وحي الشيخ جراح".

وأضاف حداد: "نفخر بشراكتنا مع الاتحاد الأوروبي الذي نشكره على تمويله لهذا البرنامج، والذي ساهم بتوفير حوالي 200 فرصة عمل لأهلنا في القدس خلال المرحلتين الأولى والثانية، حيث بلغ عدد المشاريع المستفيدة من البرنامج خلال المرحلة الثانية 23 مشروعاً ما يزيد عن 60% منها هم من فئة الشباب، وحوالي 22% من أصحاب المشاريع هن من النساء. ومن المتوقع أن يبلغ عدد المشاريع المستفيدة حتى نهاية البرنامج حوالي 60 مشروعاً تعمل في قطاعات متنوعة كالسياحة والصناعة والأعمال الحرفية والتجارة وتكنولوجيا المعلومات".





استمرت شركة شركات، التابعة لصندوق الاستثمار الفلسطيني، بلقاءاتها التشاورية مع مجموعات أصحاب المشاريع والشركات الزراعية والصناعات الغذائية في محافظات الوطن شملت محافظات نابلس والخليل وأريحا وقلقيلية وطولكرم وجنين، حيث ضمت اللقاءات عددا من رجال وسيدات الأعمال تم خلالها نقاش سبل النهوض بقطاع الزراعة والصناعات الغذائية في تلك المحافظات، واستكشاف الفرص الاستثمارية لزيادة وتحسين المنتجات الزراعية والتحديات القائمة أمام الاستثمار في هذا القطاع الحيوي والدور الذي يمكن ان يقوم به الصندوق بهذا الخصوص.

وتعمل شركات من خلال استثماراتها على تسهيل عملية الوصول للمدخلات الزراعية وتحسين جودة المحاصيل الزراعية لتعزيز التنافسية. بالإضافة إلى تسهيل عملية الوصول إلى الأسواق الخارجية وتحفيز المزارعين للتوجه إلى زراعة المنتجات عالية القيمة، وإدخال التكنولوجيا الحديثة في الزراعة لتحسين جودة المنتجات وزيادة حجم الإنتاج. وقال السيد نسيم نور، المدير التنفيذي لشركة شركات: "نؤمن بدور الغرفة التجارية الرئيسي في التنسيق بين جميع اطراف القطاع الخاص والمهتمين بالتنمية الاقتصادية، وتطلع للعمل سوياً بهدف تطوير القطاع الزراعي في محافظة نابلس على وجه الخصوص. كما أن الصندوق يقوم حالياً بإعداد استراتيجية استثمارية تركز على قطاع الزراعة والصناعات الغذائية، وتنبع أهمية هذه اللقاءات من خلال الاطلاع على المشاريع القائمة في هذا القطاع والاستفادة من خبرة وتجارب القائمين عليها والاستماع لملاحظاتهم وتوصياتهم بشأن التوجه الاستراتيجي للصندوق في هذا القطاع".



محافظة نابلس

عمر هاشم رئيس الغرفة التجارية الصناعية في محافظة نابلس: "إننا كغرفة تجارية ندعم التوجهات التي يقوم بها صندوق الاستثمار الفلسطيني للمساهمة في النهوض بالقطاع الزراعي عموماً وما يتفرع عنه من قطاعات وصناعات ومنتجات"

محافظة الخليل

محمد نافذ الحرباوي رئيس مجلس إدارة ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني: "يولي الملتقى اهتماماً كبيراً لهذا القطاع، على أمل ان تعود هذه اللقاءات بالفائدة على المزارعين من جهة، وتحفيز الاستثمارات في هذا القطاع في الخليل من جهة ثانية، لما فيها فائدة على أصحاب المشاريع، واستكشاف فرص جديدة في محافظة الخليل واستغلالها".

محافظة جنين

عمار أبو بكر، رئيس الغرفة التجارية الصناعية الزراعية في محافظة جنين: "نعزز بدور صندوق الاستثمار الفلسطيني في تطوير وتنمية الاقتصاد الفلسطيني، وتركيز اهتمامه على القطاع الزراعي من خلال مجموعة من المشاريع التي تستثمر فيها شركة شركات"

محافظة سلفيت

فواز شحادة، رئيس غرفة تجارة وصناعة سلفيت: "يعتبر هذا اللقاء فرصة حقيقية من أجل تنسيق كافة الجهود لتطوير القطاع الزراعي في سلفيت، والاطلاع على التجارب المتعددة في هذا المجال والاستماع إلى أصحاب المشاريع الزراعية والاستفادة من خبراتهم وتوصياتهم".

محافظة قلقيلية

كمال السبع نائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية في محافظة قلقيلية: "إن هذا اللقاء من شأنه أن يفتح المجال لتقديم اقتراحات تخدم القطاع الزراعي في محافظة قلقيلية والتي تعتبر أولى المحافظات الزراعية الفلسطينية وطرح الأفكار فيما يتعلق بقطاع الزراعة والصناعات الزراعية".

محافظة طولكرم

إبراهيم أبو حسيب، رئيس الغرفة التجارية الصناعية الزراعية في محافظة طولكرم: "تحظى محافظة طولكرم بميزات تؤهلها لاحتضان عدد من المشاريع الزراعية والصناعات الغذائية، كما وتوفر الأيدي العاملة الماهرة في هذا المجال"



ضاحية الريحان امتداد طبيعي وتطور حضري يسر الناظرين ويعزز فرص المستثمرين

د. مصطفى: المشروع شكّل قفزة نوعية في القطاع العقاري والسكني على مستوى الوطن

حيّ سكني يضح بالحياة وبشكل نموذجًا لقصص النجاح التي تحوّل فيها الحلم إلى حقيقة

كأنها مدينة فُدّت من الصخر، إنّها ضاحية الريحان التي تضح بالحياة وبالإعمار وفرص الاستثمار، بمعالمها الرئيسية المستشفى الاستشاري ولاكاسا مول والجامعة الأمريكية وبمراكزها التجارية ومطاعمها ومنازلها ذات الخطاب المعماري الذي يسر الناظرين تتكئ، الضاحية على أكتاف الجبال وتحت ظلال الأشجار لتشكل واحدة من قصص النجاح التي حققها صندوق الاستثمار الفلسطيني، متوجًا بذلك سنوات من العمل الدؤوب على تطوير تلك الضاحية وتحويلها إلى واقع ومساحة وبيئة تتوفر فيها مختلف مقومات الأحياء الذكية والصديقة والآمنة، والتي أدت ليس فقط إلى خلق حي سكني نموذجي للعائلة، بل ونجحت في أن تشكل منطقةً تطويرية كاملة استطاعت استقطاب مجموعة من الاستثمارات الحيوية المتعلقة بتوفير الخدمات المتكاملة على أعلى مستوى؛ كالمستشفى الاستشاري العربي، ولاكاسا مول، ومبنى الدراسات العليا التابع للجامعة العربية الأمريكية. هذه العوامل جعلت من الريحان، نقطةً مضيئة رسمت معالم التمدد والتطور الحضري لمدينتي رام الله والبييرة.

الريحان ... عندما تعمر الأرض بالحياة

باشرت شركة عمار للتطوير العقاري والسياحي التابعة لصندوق الاستثمار الفلسطيني، بتطوير أحد سفوح الجبال بمحافظة رام الله والبييرة، لتؤسس ضاحية الريحان، والتي تعدّ الآن واحدة من أهم الضواحي السكنية في فلسطين، وأكثرها تطوراً.

ويقول الدكتور محمد مصطفى، رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني: لقد كان كالحلم في البداية، أذكر عندما ذهبنا لمعاينة الموقع واضطررنا إلى استخدام السيارات رباعية الدفع والاستمرار مشياً على الأقدام حتى نصل إليه كونه كان يعتبر نائياً وغير مرتبط بأي نوع من البنى التحتية.

ويضيف: لكننا حوّلنا هذا الحلم إلى حقيقة، ونقلنا المخططات من الأوراق إلى الأرض، واستطعنا وبالتعاون مع العديد من شركات القطاع الخاص التغلب على كافة التحديات التي واجهت المشروع، وأثّرنا أن تلبي البنية التحتية مختلف احتياجات السكان والمستفيدين من المشروع، سواء المستثمرين أو أصحاب المشاريع الصغيرة أو غيرهم. وأضاف مصطفى: شكّلت الريحان قفزة نوعية في مشاريع الإسكان على مستوى الوطن، وبالفعل، لقد حققنا أسمى أهدافنا بإنجاز هذا المشروع، ألا وهو حماية الأرض وتعميرها وتعزيز الوجود الفلسطيني عليها، بعد أن تحولت مساحات واسعة من الأراضي الفارغة إلى منازل ومتاجر بما فيها مستشفى متطور، إلى جانب كافة الاحتياجات التعليمية والصحية والاجتماعية والترفيهية.

بنية تحتية شاملة ومحطة تنقية بقدرة 500 متر مكعب يوميًا

تم تنفيذ البنية التحتية للرياح على عدة مراحل، تمثلت المرحلة الأولى بتطوير الخطة الرئيسية للمشروع، والعمل على تنفيذ أعمال الطرق الرئيسية والداخلية، وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، وتوفير خدمات الهاتف والإنترنت. وقد تم استكمال الطريق الرئيسي الذي يربط الريحان بطريق رام الله - بيرزيت؛ إلى جانب تركيب وتشغيل محطة التنقية في الريحان، والتي تعمل بنظام الحاويات المغلقة؛ حفاظاً على البيئة، وبقدرة معالجة تبلغ 500 متر مكعب من المياه العادمة يوميًا.

ويضم المشروع الذي خطط له ونفذه الصندوق، حوالي 1,600 وحدة سكنية، وتستوعب ما يقارب من 8,000 نسمة، وبحجم استثماري يبلغ 250 مليون دولار أمريكي.

تنفيذ شركات فلسطينية وبمنتجات وطنية

يقول المهندس جمال براهمة، مدير عام شركة عمار: لقد حرصت شركة عمار على التعاون والتكامل مع القطاع الخاص الفلسطيني منذ اليوم الأول لتنفيذ المشروع، وإتاحة الفرصة أمامه والمطورين المحليين للاستثمار المربح ذي الأثر الاجتماعي والاقتصادي عبر المشاركة في تطوير بعض مراحل الضاحية، أو من خلال العطاءات التي رست على شركات المقاولات والهندسة والتصميم الفلسطينية لتكون جزءاً من المشروع. ويضيف وبهذا فقد ساهمت عمار ليس فقط في توفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، بل أيضاً في تحريك قطاع العقارات بشكل متكامل بدءاً من قطاع الإنشاءات، مروراً بقطاع الإقراض السكني وانتهاءً بقطاع الخدمات.

وقد شارك في تنفيذ المشروع العشرات من شركات المقاولات والبناء ومكاتب الهندسة الفلسطينية، الأمر الذي ساهم بتطوير تلك الشركات، وزيادة دخلها ورفع خبرات كوادرها. من جهة أخرى، فقد حرص الصندوق على إعطاء الأولوية للمنتج الوطني في تنفيذ الريحان، وبناء على ذلك، فقد تعززت الحصة السوقية لمواد البناء الفلسطينية وغيرها من المواد المستخدمة في أعمال البناء والتشطيبات الخارجية والداخلية.

من جهة أخرى، ساهم مشروع الريحان في تعزيز قطاعات اقتصادية مصاحبة لقطاع البناء، مثل قطاعات الصناعة وقطاع التسهيلات المصرفية (البنوك) وقطاع الدعاية والإعلان، وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من الريحان على اعتباره تجمعاً سكانياً تتوفر فيه مختلف المرافق الصحية والتجارية والتعليمية والترفيهية.

فرص عمل جديدة.. واستقطاب الأيدي الماهرة الفلسطينية

نجحت الريحان في توفير آلاف فرص العمل أثناء فترة تطوير المشروع، فقد وصل عدد فرص العمل المباشرة التي تم توفيرها إلى 580,000 يوم عمل، هذا بالإضافة إلى فرص العمل غير المباشرة والتي تُقارب أيضاً 500,000 يوم عمل والتي توزعت ما بين الطواقم الهندسية والإشرافية والعمالة الماهرة والعمالة غير الماهرة.

كما سعى الصندوق إلى إشراك العديد من شركات القطاع الخاص الفلسطيني في المشروع، حيث شارك في التنفيذ شركات مثل: (شركة النبالي والفارس، شركة السرايا) وغيرها من الشركات والمكاتب الهندسية والعقارية. واستقطبت الريحان كذلك موظفي عدد من الشركات، فأقيم على سبيل المثال حي موظفي شركة الاتصالات الخليوية جوال والذي نُفذ من قبل نقابة الموظفين بعد التوقيع على حقوق التطوير مع شركة عمار.

المستشفى الاستشاري العربي... قفزة نوعية في قطاع الخدمات الصحية في فلسطين

يشكل المستشفى الاستشاري العربي الاستثمار الأكبر في القطاع الصحي الفلسطيني. حيث يبلغ حجم الاستثمار في إنشائه 75 مليون دولار أمريكي، ويقع المستشفى على أرض تبلغ مساحتها الإجمالية 13 ألف متر مربع، أقيم عليها بناء بمساحة 25 ألف متر مربع موزعة على 14 طابقاً.



بدأ المستشفى العمل عام 2016 بقدرته تشغيلية بلغت 100 سرير كمرحلة تشغيلية أولية، تبعها تشغيل تدريجي لعدد أكبر من الأسيجة ليصل العدد الإجمالي للأسيجة المستشفى العاملة إلى 330 سريراً. ويقدم المستشفى خدمات صحية نوعية أدت إلى تقليل الحاجة إلى تحويل المرضى للعلاج خارج البلاد وقد حقق للمرضى القدرة على الوصول إلى كافة الخدمات التي يحتاجونها، سواء أكانت خدمات تشخيصية أم علاجية داخل الوطن.

ويقول الدكتور سالم أبو خيزران، رئيس مجلس إدارة المستشفى: لقد نبعت فكرة إنشاء المستشفى من الحاجة الملحة لثبنا شعبنا للحصول على خدمات صحية متقدمة، وتوفير تكاليف التحويلات الطبية للخارج، وقد اخترنا ضاحية الريحان لتكون مقراً للمستشفى لمجموعة من الأسباب أهمها توفر مختلف عناصر البنية التحتية اللازمة لإنشاء مثل هذا الصرح الطبي الضخم، وسهولة وصول المواطنين من مختلف المحافظات.

وقد وجدنا في الموقع والبنية التحتية المتوفرة في ضاحية الريحان البيئة الأمثل لبناء هذا الصرح الوطني.

لاكاسا مول... اسم بارز في عالم التسوق ينضم لضاحية الريحان

انضم حديثاً للاكاسا مول لضاحية الريحان، وهو أحد أبرز مراكز التسوق في فلسطين وأكثرها حداثة، بمساحة تتخطى 65,000 متر مربع.

وبالتصميم الهندسي الحديث والأجواء المعاصرة، تميز المركز التجاري، وبالبنية التحتية التي طورها صندوق الاستثمار في الضاحية، كان من السهل الحصول على أفضل الخدمات.

وقد أوضح المهندس عماد جابر، رئيس مجلس إدارة شركة لاكاسا القابضة، ومالك شركة لاكاسا للتصميم المعماري، أنه تم توفير 5500 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة خلال مرحلة إنشاء لاكاسا مول.

وجاء التركيز الأساسي على جعل المركز التجاري مثالياً للترفيه وقضاء الوقت، حيث تم إنشاء أكبر صالة تزلج في فلسطين بمساحة 1000 مترمربع، يضاف لها صالة ألعاب داخلية كبيرة.

كما أنشئ فيه أكبر صالة ترمبولين (لعبة القفز المطاطية) في فلسطين بمساحة 1500 متر مربع وارتفاع 11 متراً، وأكبر صالة بولنج في فلسطين تحتوي 7 مسارات يتم تنفيذها بمواصفات عالية. وجاء اختيار ضاحية الريحان للعديد من العوامل وفقاً للمهندس جابر، مثل قربها من مدينة رام الله وبعدها عن الوسط والزحمة في ذات الوقت، إضافة إلى الإطلالة المميزة لضاحية الريحان، فليس هناك ما يحيط المول من أي اتجاه.

أما العامل الأهم لاختيار الريحان، فهو البنية التحتية الجاهزة والحديثة، فكل شيء متوفر حسب احتياجات المركز التجاري الضخمة من المياه والصرف الصحي والكهرباء، إذ يحتاج المركز لقدرة كهربائية تصل لحوالي 7000 كيلو واط بحسب جابر.

التطوير المتكامل وجذب الاستثمارات المحيطة

في الرابع عشر من شهر تمّوز من العام 2014، أعلنت بلدية رام الله عن ضمّ ضاحية الريحان إلى حدود تنظيم المدينة، حيث أصبحت الضاحية جزءاً لا يتجزأ من مدينة رام الله. وبموجب هذا القرار، والذي جاء بناءً على طلب بلدية رام الله ومجموعة عمار العقارية فقد أصبحت ضاحية الريحان إحدى أحياء مدينة رام الله، وتقوم البلدية بتقديم كافة الخدمات البلدية لهذه الضاحية.

هذه الخطوة التي اعتبرها الصندوق تنوياً لجهوده في إنشاء الضاحية، كان لها من التبعات المهمة ليس فقط على مستوى الخدمات البلدية التي تقدّمها بلدية رام الله لسكانها؛ بل أيضاً في ترسيخ مفهوم الحدّثة في التطور الحضري الذي تعكف على تطبيقه البلديات الفلسطينية، ناهيك عن خلق منطقةٍ تطويريةٍ شاملةٍ جذبت المستثمرين إليها وإلى محيطها.

وعلى تلةٍ ملاصقةٍ للضاحية، يترتّب مبنى الدراسات العليا للجامعة العربية الأمريكية والذي يقدم الشهادات العليا في عددٍ كبيرٍ من التخصصات.

وليس بعيداً عنها، نرى المشاريع الإسكانية، والتمدد الحضري للبلدات المحيطة، في انعكاسٍ على الأرض للشبكة الاجتماعية المتينة بين أبناء المحافظة والوطن؛ نراه ملموساً ضمن شبكةٍ من التواصل العمرانيّ الحديث، وفي قلبه يقبع الشعار الذي رفعه صندوق الاستثمار الفلسطيني لضاحية الريحان وتصبح بحق مساحة لرغد العيش عنوان.



برنامج "ابدأ" لرواد الأعمال الشباب - القسم التمويلي

قدم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تمويلًا على شكل قرض لهذا البرنامج بقيمة 30 مليون دولار، يتم تخصيصها لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال مؤسسات الإقراض الفلسطينية وشركات التأجير التمويلي، وبالفعل تم تقديم تمويل بقيمة 16 مليون دولار من خلال 8 مؤسسات إقراض في فلسطين، تم تقديم قروض لأكثر من 1700 مشروعاً موزعة على مختلف محافظات الوطن، وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي ساهم بتوفير 3450 فرصة عمل جديدة.





برنامج "ابداً" لرواد الأعمال الشباب - القسم التدريبي

يهدف البرنامج إلى المساهمة في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال في فلسطين، وذلك من خلال تشجيع تعليم ريادة الأعمال والوعي بين الشباب، وتزويدهم بالدعم غير المالي اللازم لبدء المشاريع الصغيرة المستدامة الخاصة بهم، وخلق فرص عمل لائقة.

وضمن هذا البرنامج، تم اعتماد منهج "تعرف على عالم الأعمال" كمساق في 36 كلية تقنية في فلسطين، والوصول إلى المعلمين في الكليات والمدارس التقنية وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومنظمة العمل الدولية، ويساهم هذا المنهج في تطوير مهارات الشباب الريادية وتهيئتهم على المستوى العلمي والذهني ليتمكنوا من إنشاء مشاريعهم الصغيرة، بالإضافة إلى تأهيلهم للعمل بشكل منتج في الشركات الصغيرة والمتوسطة. يستمر البرنامج في تنفيذ ورش تدريبية تسمى "ابداً مشروعك" و"وُلد فكرة مشروعك" وذلك بالشراكة مع المؤسسات المحلية العاملة في هذا المجال، بحيث تم تزويد 304 من الشباب بالتدريب اللازم لبدء مشاريعهم أو تحويل أفكارهم إلى مشاريع وتم انشاء ما يقارب من 30 مشروعاً خلال العام 2019.



ٹی بکریجی ایسٹریٹ



